الخطة المستقبلية

استجابة لتطلعات المرحلة القادمة التي وضعت إدارة الجامعة الحالية التميز والجودة والعالمية شعاراً لها، تبنت جامعة اليرموك وبالاخص عمادةُ البحثِ العلمي والدراساتِ العليا نهجاً جديداً للنهوض بواقع البحث العلمي من خلال: تعزيز التشاركية مع الباحثين وزيارة الكليات، وزيارة بيت الحيوان لتلمس احتياجاته، وتنفيذ بعض الإجراءات الادراية والتطويرية (مثل: حوسبة طلبات حوافز النشر و البدء بحوسبة إجراءات دعم المشاريع البحثية المختلفة) التي من شأنها ان تسرع عملية الحصول على الدعم والتيسير على الباحثين وتشجيعهم للاستفادة من الدعم المقدم للبحث و النشر العلمي، وإقرار تعليمات واسس ترجمة الأبحاث المكتوبة باللغة العربية لنشرها في مجلات مصنفة عالمياً (والذي سينعكس إيجابا على تصنيف الجامعة عالميا)، إقرار تعليمات حوافز الاستشهاد بالبحوث، كما تم إقرار تعديل تعليمات رسوم النشر حيث تم رفع رسوم النشر العلمي للأبحاث المنشورة في مجلات مصنفة في قواعد بيانات Scopus والأبحاث المنشورة في مجلات Clarivate Analytics (ISI).

تم إقرار تعليمات أخلاقيات البحث العلمي على الإنسان وتشكيل مجلس البحث العلمي على الإنسان والعمل جار على الإجراءات والنماذج الخاصة بهذا الشأن لبدء العمل عليها عند إقرارها من المجلس. كما تم تشكيل لجنة للبحث العلمي على الحيوان وتم العمل على الإجراءات والنماذج الخاصة بهذا الشأن، كما تم التعميم على الكليات لاستقبال الأبحاث لدراستها.

تتطلع عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في المرحلة المقبلة إلى تطوير البحث العلمي من خلال (1) تحقيق الاستفادة القصوى من مخصصات البحث العلمي في موازنة الجامعة من خلال إنشاء برامج ومراكز بحثية و (2) زيادة نسبة المشاريع العلمية الممولة من جهات مانحة خارجية وذلك بتوقيع وتفعيل إتفاقيات البحث المشترك (3) استكمال حوسبة إجراءات التقدم للحصول على دعم بحث علمي. أما في محور الدراسات العليا فستعمل عمادة البحث العلمي والدراسات العليا على التوسع والارتقاء بمستوى برامج الدراسات العليا في الجامعة وضمان جودة مخرجاتها من خلال تحديث الخطط الدراسية ضمن معايير الجودة العالمية وإستحداث البرامج المشتركة مع جامعات مرموقة. بالأضافة الى حوسبة الطلبات والإجراءات التي تخص الدراسات العليا.

كما ستعمل العمادة على تشجيع البحوث التطبيقية وذلك من خلال تحسين مستوى أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير وتوجيهها نحو قضايا المجتمع واحتياجات التنمية الوطنية. وتجد عمادة البحث العلمي والدراسات العليا أنه من غير الممكن الوصول إلى هذا الهدف من دون التعاون والشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.